التحديث في كوريا الجنوبية

عدت كوريا متأخرة اقتصادياً خلال اغلب حقبها التاريخية، اذ لم تكن فيها صناعات مهمة قبل التحرر من الاستعمار الياباني (1910-1945)، وسخرت اليابان خلال فترة الاستعمار الإمكانيات الاقتصادية كلها المتوفرة في شبه الجزيرة الكورية لصالحها. وعانت جمهورية كوريا نهاية الحرب الكورية (1950-1953) من دمار كبير نتيجة العمليات العسكرية التي حدثت على أراضيها، وعانت خلال العشر سنوات الأولى بعد الحرب من شقيقتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وعدت الجمهورية الكورية بعد الحرب من افقر البلدان في العالم[1]. اذ تتميز طبيعة الأرض الكورية بكونها جبلية، تشكل الغابات نسبة 65.5% من المساحة الكلية، اما نسبة الأراضي الصالحة للزراعة فتشكل 19% من اجمالي مساحة الأرض، ولم تهب الطبيعة هذا البلد الكثير من الموارد الطبيعية، بل تمتلك بعض الموارد المعدنية مثل التونجستين وبعض الفحم وخام الحديد والكاولين، فضلاً عن ان الحرب الكورية أدت الى الضرر في المرافق الصناعية بنسبة 42-44% من حجم الطاقة المتوفرة قبل الحرب[2]. وكانت اغلب شرائح المجتمع الكوري تعاني من فقر شديد وانتشار البطالة لعدم توفر فرص العمل، كما كانت معدلات النمو السكاني منخفضة وصلت الى 3% سنوياً، ولم تكن لها أي صادرات او مشاريع استثمارية قد تحرك الاقتصاد الكوري وتخرجه من حالة الركود الكبير[3].

بدأت كوريا الجنوبية في تجربتها التنموية وانطلاقتها النهضوية منذ اوائل عام ١٩٦٢ واستطاعت في اقل من اربعة عقود تحقيق ما يسمى بـ(المعجزة الاقتصادية على نهر الهان كانغ) لترتفع الى مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة وهي بذلك تعد حديثة النمو والنهوض مقارنة مع غيرها من الدول. ومنذ انتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦١ فان حكومة كوريا الجنوبية انصبت جهودها على مواجهة الاثار الناجمة عن الحرب من خلال تحقيق الاهداف الآتية:

1-اعادة بناء البنى التحتية المدمرة جراء الحرب الكورية.

---

[1] غيداق عبد المنعم محمد احمد، علاقات العراق الاقتصادية مع جمهورية كوريا 1975-1991، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2014، ص34.

[2] عدنان فرحان عبد الحسين، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965-2005)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2006، ص49.

[3] غيداق عبد المنعم محمد احمد، المصدر السابق، ص34.

2-الاحتفاظ بجيش قوي تحسبا لمواجهة أي هجوم مستقبلي من قبل كوريا الشمالية.

3-معالجة التضخم والتقليل من اثاره السلبية على المستوى المعاشي للسكان.

4-احتواء التأثير الياباني على الاقتصاد الكوري الجنوبي نتيجة استياء الشعب الكوري الجنوبي من الذكريات المؤلمة التي تركها الاحتلال الياباني لهم للمدّة من عام ١٩١٠ الى ١٩٤٥ والمخاوف المستقبلية[1].

أصبحت كوريا الجنوبية اليوم تشكل انموذجاً وتجربة حديثة للبلدان حديثة النمو على المستوى الاقتصادي، بعد ان كانت قبل النصف الثاني من القرن العشرين تصنف ضمن البلدان الفقيرة على الصعيد العالمي، وكان لهذا النمو الاقتصادي مظاهر وعوامل، فضلاً عن مشاكل وتحديات واجهت الاقتصاد الكوري الجنوبي[2].

عوامل النهضة

ان عملية التطور الكورية السريعة جاءت نتيجة تظافر العديد من العوامل التي اسهمت في انضاج التجربة التنموية ومن ثمّ تحقيق النهضة الكورية الجنوبية، وتتمثل العوامل بـ[3]:

دور الدولة

خلال حكم الرئيس الكوري الأول سينغمان ري (1948-1960) لم تحدث محاولات حقيقية من الدولة لتحريك الاقتصاد الكوري، بسبب ان هذه المدة المبكرة من تاريخ الجمهورية الكورية بعد استقلالها عانت من الخطر المستمر للتهديدات التي تطلقها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعد انتهاء الحرب الكورية، فلم تنشغل الحكومة الكورية بتحسن الاقتصاد الكوري بقدر انشغالها بمعاداة المد الشيوعي ومواجهته، فكانت السمة الأبرز خلال عهد الرئيس ري هي تثبيت أسس النظام السياسي الحاكم في جمهورية كوريا ومواجهة الشيوعية كأولوية لحكومته.

---

[1] سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة البصرة، 2008، ص51.

[2] عبد الحكيم الفلالي، كوريا الجنوبية نموذج لبلد حديث النمو، www.madariss.fr ,www.ekladata.com

[3] سعيد رشيد عبد النبي، المصدر السابق، ص51.

وفي عهد الرئيس الكوري يون بو سن (1960-1961) عرفت الجمهورية بعض الأسس الأولية عن التخطيط الاقتصادي، الا ان الضغوط الخارجية وشيوع موجة الفساد أغلقت الباب امامه لاستمرارية خطة تنمية الاقتصاد التي وضعها[1].

اما الرئيس بارك شانغ هي فهو العنصر الرئيس الذي اطلق ونسق جهود الطفرة التنموية الكورية، استولى بارك على السلطة في انقلاب عسكري قاده في 16 أيار 1961 أطاح بالرئيس يون بو سن. كان بارك متحمس لبناء دولة قوية متطورة، لذا قام بخطوات عدة من اجل تحقيق هذا الهدف، عقد تحالفاً مع رجال الاعمال والمستثمرين واهتم بالصناعات القائمة[2]، واستورد خبرات اجنبية من الخارج لها خبرة في تنمية الاقتصاد، فضلاً عن استعانته ببعض العقول الكورية من الأساتذة والمهندسين الكوريين ممن تعلموا في الخارج[3].

ويتضح الدور الحكومي من خلال قيامه بالاجراءات التي تعددت بتعدد المراحل التي مرت بها مسيرة التنمية في كوريا الجنوبية وتتمثل هذه الاجراءات بما يأتي:

1. [illegible]:

اعتمدت الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة وابتداء من حكومة بارك، التخطيط كمنهاج لادارة التنمية وذلك عندما ايقنت بقدرة القطاع الخاص وتوسيع دوره ونفوذه.

اذ ضعت تلك الحكومات العديد من الخطط الاقتصادية المتوسطة المدى ذات السنوات الخمسة والتي اكدت في كل منها على انجاز برنامج محدد وفقا لمتطلبات فترتها الزمنية[4].

تبنت كوريا الجنوبية نظام الحماية واستراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات، وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز كوريا بميزة نسبية فيها، مثل صناعة الملابس، والنسيج، وصناعة الأحذية والجلود، والصناعات الغذائية، والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية كالإسمنت والأسمدة، وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة العاطلة عن العمل، وخلال هذه الفترة بقيت الصادرات قليلة لا تتجاوز نسبتها 3.3% من الناتج القومي الاجمالي وكانت أغلب السلع

---

[1] غيداق عبد المنعم محمد احمد، المصدر السابق، ص35-36.

[2] عدنان فرحان عبد الحسين، المصدر السابق، ص50.

[3] غيداق عبد المنعم محمد احمد، المصدر السابق، ص37.

[4] سعيد رشيد عبد النبي، المصدر السابق، ص52.

المصدرة سلع أولية، مثل المنتجات الزراعية والسمكية، والخامات المعدنية، وخلال هذه الفترة تلقت كوريا مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأمم المتحدة. وتم خلال هذه الفترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية.

اكدت الخطة الاقتصادية الخمسية الأولى 1962-1966 ان الهدف الرئيس يتركز على وضع اسس التصنيع وانتهاج سياسة إحلال الواردات وشجعت الحكومة إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية، مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الأسمنت، صناعة البتروكيماويات، وتكرير البترول، وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات، وتوفير الحوافز المناسبة لدفع الشركات للاستثمار في هذه الصناعات. ومن ابرز السياسات التي اتبعتها الحكومة خلال هذه الفترة: تنظيم الأسواق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار فائدة متدنية، الاحتفاظ بسعر الصرف الرسمي للعملة الكورية عند مستوى عالي، اتخاذ إجراءات حماية للصناعات المحلية تمثلت في فرض تعريفة جمركية عالية، ووضع قيود على الواردات باستثناء المواد الخام اللازمة للصناعات.

وتبنت الخطة الاقتصادية الخمسية الثانية 1967-1971 سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير، وذلك نظراً لضيق السوق المحلية، وافتقار كوريا للموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ سياسة إحلال الواردات، كان لا بد من التوجه إلى السوق العالمية، اذ تحولت الحكومة الكورية الجنوبية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير في الخطة الاقتصادية الثانية وركزت الحكومة في هذه الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية، ومن الوسائل التي اتبعتها الدولة لتشجيع الصادرات الصناعية، هي: تأميم البنوك التجارية للتحكم في منح القروض التمييزية والدعم الانتقائي لبعض الصناعات التي تنتج لغرض التصدير. وكانت تمنح القروض بسهولة ويسر، وبأسعار فائدة متدنية، وكان بإمكان أي منشأة صناعية أو زراعية تنتج بغرض التصدير أن تحصل على قروض ميسرة. الاقتراض من الخارج، تشجيع الادخار، تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي، فرض الادخار الاجباري للموظفين الحكوميين وفتح حساب توفير، انشاء الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات بهدف تقديم الخدمات الإدارية والمعلومات للمصدرين، اعفاء المواد الخام والوسيطة من اية رسوم جمركية، ووضع القيود على الواردات لحماية الصناعة المحلية، تخفيض قيمة العملة الكورية مقابل الدولار الأمريكي، اصدار لوائح

وقوانين لكل صناعة من الصناعات الموجهة للتصدير لتنظيم عملها. لقد اتبعت الحكومة استراتيجية تشجيع الصادرات، وذلك إيماناً منها بأن هذه الاستراتيجية تعمل على توسيع حجم السوق من خلال الانطلاق إلى الخارج[1].

وفي الخطة الاقتصادية الخمسية الثالثة 1972-1976 تم تطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية لتحل محل الصناعات الخفيفة. اذ اقتنعت الحكومة بضرورة إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية، مثل: بناء السفن، وصناعة الحديد والفولاذ، وصناعة السيارات والمكائن، والصناعات البتروكيماوية، في إطار ما يسمى باستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية. وأعلنت الحكومة في عام 1973 أنها ستمضي قدماً في تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية، وتوخت الدولة من وراء تطوير هذه الصناعات تحقيق ثلاث أهداف رئيسة هي: التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة، رغبة الدولة في تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي، وإيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وأعلنت الحكومة (خطة الصناعات الثقيلة والكيماوية)، وتقدمت ببرامج هائلة للاستثمار في هذه الصناعات، وعملت الحكومة خلال هذه الفترة على تعميق وتنويع الصناعات من خلال إنشاء قاعدة صناعية تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة، وذلك بالتركيز على الصناعات البتروكيماوية والثقيلة.

ومن الأساليب التي انتهجتها الحكومة لحماية الصناعات الاستراتيجية، هي: التخفيف من حدة المنافسة فيما بين هذه الصناعات، منحت الحكومة هذه الصناعات امتياز الوصول الى الأسواق المالية العالمية لغرض الاقتراض بضمانات من الحكومة بهدف تشجيع الصناعات الاستراتيجية، كما وضعت الحكومة قيوداً على القطاع الخاص للاقتراض من الخارج وربطت عملية الاقتراض بموافقتها المسبقة.

تحركت الحكومة بشكل جريء خلال الخطة الخمسية الثالثة لتوسيع الصناعات الثقيلة والكيماوية من خلال الاستثمار في مصانع الفولاذ، المكائن، بناء السفن، صناعة

---

[1] سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص29-33.

الالكترونيات، المواد الكيماوية، والمعادن اللاحديدية. وبلغ نصيب قطاع الصناعات الثقيلة من مجمل الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية 57% في بداية السبعينيات، ثم إرتفع الى 64% في أواسط السبعينيات. واعتمد الاقتصاد الكوري خلال هذه الفترة بشكل كبير على الاقتصاد الياباني لاستيراد احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحقيق قدر كبير من التنافس في الأسواق المحلية والعالمية.

كانت السياسة الصناعية التي ميزت فترة الثمانينيات تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، وأعطت الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة إستخدام رأس المال مثل صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة، ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية عام 1979 تم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة النسيج وبناء السفن، ولقد واجهت الصناعات البتروكيماوية ضربة عنيفة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 1979، واعدت الحكومة خطة شاملة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات بسبب صدمة النفط الثانية وارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وما تلاها من كساد عالمي، وبسبب اعتماد الحكومة بشدة على الاقتراض الأجنبي للمشاريع الاستثمارية الضخمة، كان هناك عجز دائم في الحساب الجاري.

فازداد الدين الخارجي بشكل سريع، وتفاقمت المشكلة بصورة أكبر بسبب الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي أعقب اغتيال الرئيس بارك في تشرين الأول 1979، وللمرة الأولى منذ 1957 عانت كوريا الجنوبية من نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت نسبة التضخم لتصل عام 1980.

وبالرغم من أن هذه النكسات فقد تعافى الاقتصاد بسرعة، بسبب تحسن الحصاد وبسبب سياسة استقرار الأسعار والإصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة العسكرية، وكان من أهم مهام الحكومة الجديدة وضع الأولوية لاستقرار الاقتصاد، واعادة هيكلة المشاريع الصناعية وجعلها تعتمد على نظام السوق، من خلال التقليل من تدخل الحكومة في نظام السوق[1].

---

[1] سعيد كامل فخري الدهشان، المصدر السابق، ص ص34-38.

واجبرت الحكومة الشركات التي تعاني من الطاقة الفائضة وبالتحديد صناعة معدات توليد الطاقة وصناعة السيارات ان تتحد فيما بينها، فتوحدت مصانع توليد الطاقة باسم الشركة الكورية للصناعات الثقيلة في اب 1980، وطلب من مصانع السيارات ان تتخصص في انتاج نوع معين من السيارات لتحقيق وفورات اقتصادية، كما امرت الشركات التي تنتج محركات الديزل الالكترونية الثقيلة والمبادلات الالكترونية ان تتخصص في انتاج محدد او الاندماج فيما بينها. واتخذت التدابير التنظيمية نفسها خلال المدة 1984-1987 في قطاعي السفن والبناء عبر البحار، وادت تلك الإجراءات الى نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1982-1988، الامر الذي أدى الى انخفاض معدل البطالة بإيجاد 2.8 مليون وظيفة جديدة[1]

وجاءت خطة اقتصادية جديدة (1993-1999) تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الالكترونيات والالات والمعدات القادرة على المنافسة في السوق الدولية[2].

2. ةبرإكتك خنمك

قامت الحكومة الكورية الجنوبية في مطلع الستينيات من القرن العشرين على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى الشيبول، وهي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين او صناعات معينة بحيث تحتكر تلك الصناعة وتقوم بمساعدة الحكومة على توفير فرص العمل، والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية والخدمية مقابل المساعدة الحكومية التي تتلقاها، وكان التشيبول يعتمد اعتماداً كلياً على البنوك في توفير رؤوس الأموال. ولجأت التشيبول الكبرى الى تبني ستراتيجات تقوم على دمج العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية التمويلية الضرورية في اطار المجمع الصناعي العملاق. وكمثال على عمل التشيبول فان الأنشطة الخاصة بصناعة الغزل والنسيج داخل كل تشيبول تمتد من صناعة الالياف التركيبية الى صناعة ماكنات النسيج

---

[1] عدنان فرحان عبد الحسين، المصدر السابق، ص52.

[2] سعيد كامل فخري الدهشان، المصدر السابق، ص38.

الى صناعة الملابس الجاهزة. ووصف العديد من الاقتصاديين أنشطة وسلوك التشيبول اقرب ما تكون الى نظام احتكار القلة بما في ذلك احتكار المعلومات وقنوات التمويل[1].

3. مؤسسة التجارة الدولية (قسم التجارة)

انشأت عام ١٩٦٢ بهدف توسيع اسواق المنتجات الكورية الجنوبية بالخارج، وفي عام ١٩٦٩ تم تأسيس بنك التصدير والاستيراد لاجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية، وقادت الحكومة مبادرة تنظيم مؤتمرات دورية للمصدرين الكوريين الجنوبيين بغرض مساعدتهم في مواجهة الصعوبات والعقبات التي تقابل ترويج وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

4. مؤسسة العلوم والتكنولوجيا الكورية

أنشئ عام ١٩٦٦، ووزارة العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٦٧ لتعزيز تنمية التقدم العلمي والتكنولوجي اذ ركزت السياسات العلمية والتكنولوجية الكورية الجنوبية على تقديم واستيعاب وتطبيق التكنولوجيا الأجنبية، وتحول اهتمام الدولة في ثمانينيات القرن العشرين الى مشروعات الابحاث والتنمية القومية وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الدولة في النواحي العلمية والتكنولوجية. ومنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي ركزت الحكومة على ثلاثة مجالات تتمثل بتقوية وتطوير البحوث في مجال العلوم الاساسية وضمان التوزيع والتطبيق الفعال للتنمية، واخيرا توسيع نطاق التعاون للعلوم والتكنولوجيا في نيسان ١٩٩٩ لتقوية التنسيق الكلي بين العلوم الوطنية وسياسة التكنولوجيا[2].

تثمين العمالة الكورية

كان للعمالة الكورية دوراً حاسماً في إنجاح التجربة التنموية الكورية، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشح رأس المال، راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد للتنمية، فاستثمرت بكثافة من البداية في التعليم والمدارس المهنية لتطوير إنتاجية عمالها لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع، وكانت ظروف العمل جداً مجحفة فقد أصدر الرئيس بارك امراً بمنع الاضطرابات وحظر

---

[1] عدنان فرحان عبد الحسين، المصدر السابق، ص50-51.

[2] سعيد رشيد عبد النبي، المصدر السابق، ص52-53.

كل النقابات العمالية ومنع العمال من التنظيم تحت أي إطار كان أو التفاوض بصفة جماعية مما أدى الى العمل لساعات اكثر من باقي الدول المجاورة، ومن العوامل التي ساهمت في النجاح الصناعي في كوريا الجنوبية أن الخطط الاقتصادية الصناعية الحكومية تلقى مساندة من القطاع الخاص وتجاوباً من الشعب بمختلف فئاته، وساعد تأسيس مجالس للمشاركة الشعبية بواسطة معهد التنمية الكوري على إيجاد أطر مؤسسية للمشاركة الشعبية، وقام هذا المعهد بدور رائد في تنظيم الملتقيات العامة بمشاركة رؤساء الاتحادات الصناعية والعمالية والاحزاب السياسية بما فيها المعارضة والعلماء المتخصصون وممثلو الهيئات الاهلية[1].

وامتاز المجتمع الكوري الجنوبي بدرجة عالية من التجانس لاعتقاده بان ابناءه ينتمون جميعهم الى اسرة عريقة واحدة ومن سلالة واحدة، لذا فان الشعب الكوري الجنوبي يمثل مجموعة بشرية في العالم اجمع تتسم بالوحدة والتجانس الثقافي، كما ساهمت القوة النسائية في نمو الاقتصاد الجنوبي السريع وقد بدت هذه المساهمة واضحة منذ بداية الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة (1982–1986)، اذ كان من اهم ميزاتها بالنسبة للقوى العاملة زيادة نسبة النساء العاملات لاسيما في مجالات النسيج والاغذية والصناعات الالكترونية فضلاً عن دورهن المهم في اعمال الزراعة نظراً لهجرة السكان الى المدن، وما تبعه من نقص في الايدي العاملة في القطاع الزراعي وتزايد العاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ومع تزايد عدد النساء العاملات في الوظائف المهنية ..اجازت حكومة كوريا الجنوبية قانون تساوي فرص التوظيف عام ١٩٨٧ من اجل منع الممارسات التمييزية ضد المرأة العاملة لاسيما فرص التوظيف والترقية

وتشارك المرأة الكورية الجنوبية في الوقت الراهن بنشاط ملحوظ في العديد من المجالات بما فيها المجالات التعليمية والطبية والهندسية والفنية والادبية والقانونية والرياضية، ثم تّساهم المرأة الكورية الجنوبية مساهمة فاعلة لترقية المجتمع الكوري الجنوبي وبناء تجربته الفذة في التنمية[2].

---

[1] منعم احمد خضير، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية (عوامل النجاح ومجالات الاستفادة منها في الدول النامية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 34، المجلد 12، جامعة تكريت، 2016، ص205–206.

[2] سعيد رشيد عبد النبي، المصدر السابق، ص54.

احتضنت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية وأولتها رعاية مادية وفنية وعسكرية خاصة، وتنوعت برامج المعونة وتدفقت في الأشكال والصور الممكنة كافة، ومن أهمها:

1- المعونات الخارجية: قام الاحتلال الياباني بدور كبير في تمويل النهضة الاقتصادية والاجتماعية في كوريا من خلال الاستثمارات اليابانية والتي عملت على توطينها للتقنية وتسريع استيعابها، ومن ثم بدأ برنامج المعونات والمساعدات الامريكية بعد تحرير كوريا من الاحتلال الياباني يأخذ قنوات عدة ومن أهم هذه المعونات والمساعدات، هي:

أ- المساعدات الاقتصادية، حصلت كوريا الجنوبية على مساعدات اقتصادية من أمريكا طوال الفترة من عام 1946-1957.

ب- المساعدات الفنية، من أهم صورها تدريب الاقتصاديين الكوريين في الولايات الامريكية والذين تم استيعابهم في الجامعات وقطاعات الأعمال، وتمت الاستفادة القصوى منهم في عهد الرئيس بارك وكان لهم فضل كبير في انجاح النهضة الكورية، كذلك في تدريب الفنيين من العمال والمهندسين الكوريين في مؤسسات التدريب المهني والمصانع الامريكية، ومن الصور ايضاً المعونة على إقامة المؤسسات القادرة على اداء وظائف البحث العلمي والاستشارات في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجيا، وصورة أخرى تمثلت في المساعدات للمجال التعليمي، اذ قدمت الولايات المتحدة بين الأعوام 1952-166 حوالي 100 مليون دولار استعملت في بناء المدارس والمؤسسات التعليمية في كوريا.

ومن قبل في عهد الاحتلال الياباني، استعملت اليابان التعليم كأداة للتمدن السياسي وطورته ليلبي احتياجات الزراعة العصرية والتصنيع، فأنشأت 306 مدرسة ابتدائية مجانية بمستوى عالٍ، كما أنشأ اليابانيون العديد من المدارس الريفية لتعليم التقنيات المتقدمة للإنتاج، أيضاً ساهموا في رفع نوعية اليد العاملة في الصناعة من خلال إنشاء مدارس مهنية، وكذلك كانت مساهمة لليابان عن طريق العاملين العائدين من اليابان، وهذه كلها بالنتيجة ساهمت في إنشاء الهياكل الأساسية للتعليم والتي أصبحت قاعدة للنمو الاقتصادي فيما بعد.

ت-المعونات من فائض السلع الغذائية الامريكية، اذ كانت أمريكا تقدم من فائض الحبوب والسلع الغذائية مساعدات غذائية للدول الصديقة ومن ضمنها كوريا الجنوبية، وتقوم كوريا بتسديد قيمتها لأمريكا بعملتها المحلية، وليس بالدولار الامريكي.

ث- الاستفادة من الانفاق العسكري الامريكي، فقد استفادت كوريا في الفترة من عام 1953-1963 من الانفاق العسكري الامريكي، الذي اتخذ الصور عدة.

ج-الاهتمام بالعلوم واكتساب التكنولوجيا، كان لتوظيف التجربة التاريخية والاستفادة منها دور مهم في التطور الصناعي الحاصل في كوريا، اذ استفاد هذا البلد من الاستثمارات اليابانية والامريكية في استيعاب التقنية وتحسين منتجاته الصناعية.

ح-أثر العوامل السياسية في دعم الاقتصاد الكوري، تمثل هذا الاثر في صور عديدة منها: منح تفضيلات تجارية خاصة لكوريا الجنوبية، زيادة الحصص الاستراتيجية الممنوحة من جانب أمريكا، غض الطرف عن كوريا في حال انتهاكها للقواعد المنظمة للتجارة الخارجية الامريكية[1].

2-النظام النقدي الدولي الذي كان يعمل به حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين والذي حقق استقراراً عالمياً في أسعار صرف مختلف العملات. فضلاً عن التخفيضات الجمركية[2].

ومن الجدير بالذكر، ان كوريا طلبت من اليابان أن تدفع لها تعويضات لقاء سبائك الذهب والفضة والأموال التي نقلت من كوريا إلى اليابان فترة الاحتلال الياباني لكوريا، فضلاً عن رواتب العمال والجنود الكوريين الذين استخدمتهم خلال مدة الاحتلال وفي حربها ضد الصين وضد دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. وبعد مناقشات عدة توصل الطرفان إلى اتفاق عام 1962 نص على أن تقوم اليابان بتقديم منتجات وخدمات كمساعدات لكوريا وبقيمة 30.000.000 دولار أمريكي على شكل منح ولمدة عشرة أعوام، وتعهدت اليابان بتقديم 200.000.000 دولار أمريكي بصورة بطاقات ائتمان. كما وقع الطرفان في 22

---

[1] احمد إبراهيم مهدي، النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وإمكانية محاكاتها في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 3، المجلد 14، جامعة الكوفة، 2017، ص127-128.

[2] عدنان فرحان عبد الحسين، المصدر السابق، ص56.

حزيران 1965 اتفاقية أخرى نصت على تحقيق التعاون الاقتصادي المشترك بينهما وان تقوم اليابان بتزويد كوريا بالسلع والمنتجات المتطورة، وأن تقوم اليابان بمنح الجمهورية الكورية قروضاً طويلة الأمد وبمعدل فائدة منخفض، فضلاً عن قيام الحكومة اليابانية بتشجيع المستثمرين ورجال الاعمال اليابانيين على الاستثمار بمشاريع في كوريا وقدمت لهم ضمانات وبالتنسيق مع الجانب الكوري، مما ادى الى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الكوري باتجاه التنمية والتقدم[1].

اما اهم التحديات والمشكلات التي تواجه التنمية الكورية فيمكن اجمالها بالتالي:

- انخفاض مصادر الطاقة والمعادن، وبالتالي التوسع في الاستيراد لمصادر الطاقة.
- انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المحلي بسبب الطبيعة الجغرافية، ما دفها أيضاً إلي التوسع في الاستيراد.
- ارتفاع مستويات الأجور للإفراد، خاصة في الفترات الأخيرة ما أدي إلي زيادة معدل الاستهلاك.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي فقد الميزات التنافسية في التصدير.
- التلوث البيئي بسبب الاعتماد علي مصادر طاقه ملوثه مثل الفحم والطاقة النووية[2].

يتضح مما سبق ان عوامل عدة أدت الى النهوض التنموي الكوري والى تحديث الاقتصاد وجعل كوريا من الدول المتطورة، وكانت العوامل كما مر من سياق الدراسة عوامل داخلية تظافرت معها عوامل خارجية اسهمتا في تحديث كوريا ليس اقتصادياً فقط، بل على المستويات والاصعدة كافة.

---

[1] غيداق عبد المنعم محمد احمد، المصدر السابق، ص46-47.

[2] هدير شحاته و احمد سرور، تجارب التنمية.. كوريا الجنوبية نموذجا، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2017/1/1، https://elbadil-pss.org

المصادر

1-احمد إبراهيم مهدي، النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وإمكانية محاكاتها في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 3، المجلد 14، جامعة الكوفة، 2017.

2-سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة البصرة، 2008.

3-سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

4-عبد الحكيم الفلالي، كوريا الجنوبية نموذج لبلد حديث النمو، www.ekladata.com, www.madariss.fr

5-عدنان فرحان عبد الحسين، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965-2005)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2006.

6-غيداق عبد المنعم محمد احمد، علاقات العراق الاقتصادية مع جمهورية كوريا 1975-1991، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2014.

7-منعم احمد خضير، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية (عوامل النجاح ومجالات الاستفادة منها في الدول النامية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 34، المجلد 12، جامعة تكريت، 2016.

8-هدير شحاته و احمد سرور، تجارب التنمية.. كوريا الجنوبية نموذجا، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2017/1/1.

https://elbadil-pss.org